



تم تحميل الملف
من موقع **بداية**



للمزيد اكتب
في جوجل



بداية التعليمي

موقع بداية التعليمي كل ما يحتاجه الطالب والمعلم
من ملفات تعليمية، حلول الكتب، توزيع المنهج،
بوربوينت، اختبارات، ملخصات، اختبارات إلكترونية،
أوراق عمل، والكثير...

حمل التطبيق



الوحدة الخامسة

التجارة الدولية

بداية

موقع بداية التعليمي | beadaya.com

أهداف الوحدة 5

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف الاقتصاد الدولي .
- التمييز بين المالية الدولية والتجارة الدولية .
- تفسير اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية .
- شرح مزايا قيام التجارة بين الدول .
- شرح أهم القيود على التجارة الدولية .
- تعريف ميزان المدفوعات .
- توضيح الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات .
- التمييز بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات .
- تعريف سعر الصرف .
- تطبيق طريقة تحويل العملة إلى عملة أخرى باستخدام سعر الصرف .
- المقارنة بين أنظمة الصرف والتعرف على دورها في تحديد سعر الصرف الأجنبي .
- تعريف منظمة التجارة العالمية .
- تعداد أهداف منظمة التجارة العالمية .
- تحديد وظائف منظمة التجارة العالمية .
- توضيح مبادئ منظمة التجارة العالمية .
- تمييز إيجابيات عضوية منظمة التجارة العالمية .
- شرح كيف يمكن تجنب سلبيات العضوية في منظمة التجارة العالمية .

5 خريطة الوحدة

3-5 سعر الصرف .

- تعريف بسعر الصرف .
- تحديد سعر صرف العملة الأجنبية .
- أنواع أنظمة الصرف الأجنبي .

4-5 منظمة التجارة العالمية .

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية .
- أهداف منظمة التجارة العالمية .
- وظائف منظمة التجارة العالمية .
- مبادئ منظمة التجارة العالمية .
- مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
- سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها .

1-5 التجارة الدولية .

- الاقتصاد الدولي .
- المالية الدولية والتجارة الدولية .
- أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية .
- تفسير قيام التجارة الدولية .
- القيود على التجارة الدولية .

2-5 ميزان المدفوعات .

- تعريف بميزان المدفوعات .
- أقسام ميزان المدفوعات .
- العجز والفائض في ميزان المدفوعات .



التجارة الدولية

المقدمة

التجارة الداخلية مصطلح يشير إلى نشاط البيع والشراء داخل حدود الدولة، أما إذا كان أحد طرفي المعاملة التجارية خارج حدود الدولة فيُسمَّى هذا النشاط تجارة خارجية ويُسمَّى أيضًا تجارة دولية. وتُمثّل التجارة الخارجية أهمية كبيرة إذا كانت الدولة مصدرة لسلعة عالمية مثل النفط والغاز، وكذلك إذا كانت الدولة تستورد كثيرًا من احتياجاتها من الدول الأخرى.

تعريف الاقتصاد الدولي

موقع بديعة التعليمي | beadaya.com

الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيان آخر، هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل ما يأتي:

1- شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

2- شراء الخدمات، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.

لماذا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية؟

تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات، فلماذا لا تكون دراسة هذا النشاط وفق المبادئ والنظريات الاقتصادية المعتادة التي تبحث سلوك المتعاملين في السوق المحلي؟ الجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

1- اختلاف الأنظمة والقوانين

إذا قام فرد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بشراء سيارة من تاجر في جدة، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون السعودي بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء السعودي.

أما إذا قام تاجر سيارات سعودي بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفاً عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

2- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

إذا كانت المنشأة توزع إنتاجها في السوق المحلية فإن تكاليف النقل إلى مختلف مناطق الدولة تكون منخفضة نسبياً، أما إذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في دولة أخرى فعليها أن تتحمل تكاليف الشحن (بري أو بحري أو جوي) هذا إلى جانب ما تطلبه منها سلطات الدولة التي تصدر منها والدولة التي تصدر إليها، مثل تقديم الشهادات الصحية لصلاحية السلعة وشهادة مطابقة المواصفات و سداد الرسوم الجمركية والحصول على تصريح استيراد وتصدير، وغير ذلك.

علاوة على ما سبق فهناك جانب نوعي مهم، فالمنتج الذي يبيع في السوق المحلي يسهل عليه نسبياً معرفة رغبات الناس وتفضيلاتهم، بينما إذا كان يسعى إلى دخول السوق في دولة أخرى فعلياً أن يدرس حاجات المستهلكين وتفضيلاتهم في تلك الدولة لتتوافق السلعة التي يقدمها إليهم مع ما يرغبونه. من هذا يتضح أن عوامل تكاليف النقل والوصول إلى السوق تجعل هناك اختلافاً كبيراً بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي.

3- اختلاف النقود

إذا كنت تشتري أي سلعة داخل الدولة يمكنك بسهولة تدبير قيمتها بالعملة الوطنية، أما إذا كنت تستورد سلعة من دولة أخرى فعليك شراء عملة تلك الدولة أولاً من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم سداد ثمن السلعة المطلوب استيرادها.

مثال: شخص يريد شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة 50,000 ريال، ما علي هذا إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها 20,000 يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين: أولاً شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (20,000 يورو) وثانياً تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

علاوة على ذلك فإن الأنظمة المصرفية تختلف من دولة إلى أخرى فيجب مراعاة ذلك عند إجراء صفقات تتطلب وسيطاً مصرفياً دولياً.

4- حركية عناصر الإنتاج

تتمتع عناصر الإنتاج بأنوعها كافة (المواد الخام ورأس المال والعمل) بمرونة نسبية في الحركة داخل حدود الدولة الواحدة؛ فالموظف قد يتطلب عملة الانتقال من جدة إلى الرياض أو من المنطقة الشرقية إلى القصيم ولا يحتاج إلى أي إجراءات خاصة لتنفيذ هذا الانتقال، وبصفة عامة يلاحظ أن سهولة حركة عناصر الإنتاج نسبياً داخل الدولة تحد من ارتفاع تكاليف خدمات عناصر الإنتاج؛ لأنها إذا كانت نادرة في منطقة ومتوفرة في منطقة أخرى يمكن تحفيزها للانتقال من الثانية إلى الأولى، وبالتالي تكون عوائد عناصر الإنتاج متجانسة بدرجة كبيرة داخل الدولة (من يعمل في نفس الظروف يحصل على نفس الأجر).

أما على المستوى الدولي فانتقال شخص من بلد إلى آخر يستلزم الحصول على تأشيرة دخول وإقامة في البلد التي يريد الانتقال إليها، ولا تسمح له القوانين بالعمل إلا باشتراطات خاصة. كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال والمواد الخام فهي لا تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. يترتب على ذلك اختلاف سعر السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج والخامات المستخدمة؛ وهذا من أهم عوامل اختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية.

لماذا تقوم التجارة العالمية بين الدول ؟

من المنظور العالمي، يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة؛ لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تنتجها فتنتجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى، أما على مستوى كل دولة على حدة، فهناك سببان رئيسان لتفسير رغبة كل دولة في الدخول في صفقات تجارة خارجية:

1- تلبية احتياجات المواطنين

لا تستطيع أي دولة في العصر الراهن تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد تطورت حاجات ورغبات الإنسان بدرجة كبيرة بحيث إن القطاع الإنتاجي للدولة يعجز عن إنتاج جميع أنواع السلع المطلوبة لتلبية حاجات المواطنين، ولا بد من استيراد السلع غير المتوفرة محلياً من الخارج.

2- مكاسب التجارة الخارجية

مع وجود علاقات تجارية بين الدول تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، وبذلك تتحقق ميزتان:

الأولى / تصريف فائض الإنتاج لدى الدولة، أي كميات السلع التي تزيد على حاجة السوق المحلي.

الثانية / الحصول على سلع مستوردة من الخارج، إما أنها بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي، أو ربما يتعذر إنتاجها محلياً على الإطلاق.

القيود على التجارة الدولية

رغم المزايا التي نادى بها دعاة حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي، يرى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيود على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يُسمى سياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج، وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، أو لأهداف سياسية مثل منع الدول العربية التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

من أبرز القيود الحكومية على التجارة الخارجية ما يأتي:



1- التعريف الجمركية

التعريف الجمركية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة.

مثال: إذا كانت التعريف الجمركية على السيارات 10٪ فهذا يعني أن سيارة ثمنها 50000 ريال يسدد عنها 5000 ريال، وسيارة أخرى ثمنها 100000 ريال يسدد عنها 10000 ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريف الجمركية 7000 ريال فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.

وتفرض الدولة التعريف الجمركية لتحقيق هدفين:

أ. زيادة إيرادات الحكومة

الضرائب هي أحد الموارد المهمة التي تعتمد عليها ميزانية الدولة، وفرض تعريف جمركية مرتفعة على سلعة معينة مستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة في السوق المحلي، فإذا كانت مرونة الطلب على هذه السلعة منخفضة نسبياً لن تنخفض الكمية المطلوبة كثيراً، وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من التعريف الجمركية.

موقع بداية التعليمي | beadaya.com

ب. حماية المنتجات المحلية

إذا كانت السلعة المستوردة لها نظير محلي فإن الحكومة تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة بالقدر الذي يجعلها أعلى سعراً بالمقارنة مع السلعة المحلية، ويترتب على ذلك أن يُفضل المواطنون شراء السلعة المحلية الرخيصة نسبياً، ولكن هذه السياسة لا تكون ناجحة إلا إذا اتبعت لفترة محددة؛ حتى يجتهد المنتج المحلي في رفع مستوى الجودة لديه خلال تلك الفترة، وتنخفض تكلفة الإنتاج تدريجياً، وبالتالي يصل إلى وضع يمكنه من منافسة السلعة المستوردة بدون حماية حكومية، وإلا فإن سياسة الحماية غير المحدودة ستكون لصالح المنتج الوطني الضعيف، وتضر مصالح المستهلكين الذين يشترون السلعة منخفضة الجودة بسعر أعلى من قيمتها بسبب الحماية الحكومية.

2- نظام الحصص

وفقاً لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

بصدد الحماية التجارية يعتبر نظام الحصص أكثر تشدداً من التعريفات الجمركية؛ لأنه يقيد مباشرة كمية السلعة التي تدخل السوق المحلي، بينما التعريفات الجمركية يمكن التغلب عليها خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في البلد المصدرة منخفضة بدرجة كبيرة، فمع إضافة التعريفات الجمركية يظل سعر السلعة مقبولاً في السوق المحلي، وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة لتلبية حاجة السوق.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد وبييعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

3- قيود أخرى على التجارة الدولية

قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض، وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي، ومن القيود الأخرى أن تفرض الدول مواصفات مرتفعة للسلع المستوردة حتى يسمح لها بدخول السوق المحلي.

والملاحظ بصفة عامة أن هذه القيود تُحد من نمو التجارة الدولية؛ لأن كل دولة تواجه بإحدى السياسات الحمائية تقوم هي الأخرى بسياسات مضادة تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ترتفع أسعار السلع بصورة غير مبررة، وتقل المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من وراء التبادل التجاري الدولي.

جواب ١: تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديوان الدولية أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول وهي تشمل ما يأتي :

١- شراء السلع باتوا عنها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع ، وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية

٢- شراء الخدمات ، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل وغير ذلك

جواب ١: ١- اختلاف الأنظمة والقوانين

٢- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

٣- اختلاف النقود

جواب ٣: من المنظور العالمي يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تنتجها فتنجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى

بداية

موقع بداية التعليمي | beadaya.com

أسئلة للمناقشة

الحل بالأعلى

- (1) قارن بين مجال دراسة المالية الدولية ومجال دراسة التجارة الدولية .
- (2) اذكر ثلاثة أسباب لاختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية .
- (3) لماذا تحرص الدول على تنشيط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى ؟
- (4) رغم مزايا تحرير التجارة إلا أنّ الدول تضع قيوداً مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى .

أ. لماذا تضع الدول مثل هذه القيود ؟ حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج

ب. حدّد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الدولية .

التعريفية الجمركية

نظام الحصص

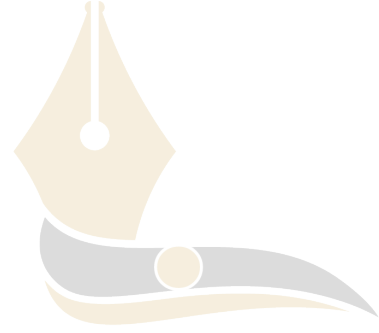
صرف إعانات للمصدرين

نشاط إثرائي



- (1) إذا فرضت تعريفه جمركية مرتفعة على سلعة ذات مرونة طلب مرتفعة. ما أثر ذلك على حصيلة التعريفه الجمركية؟
- (2) تحقق التجارة الخارجية منافع عديدة. تضع الدول قيوداً على التجارة الخارجية. هل ترى في ذلك تناقضاً؟ ولماذا؟

بداية



موقع بداية التعليمي | beadaya.com





ميزان المدفوعات

المقدمة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المعاصر، تقوم كل دولة بتسجيل جميع معاملاتها مع الخارج لمتابعة حقوقها والتزاماتها ولدراسة آثار تلك المعاملات الدولية على الاقتصاد الوطني.

تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة)، ومعنى هذا أن ميزان المدفوعات يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بحركة السلع والخدمات والمساعدات وتدفقات رؤوس الأموال التي تحدث خلال العام.

ميزان المدفوعات له جانبان لتسجيل المعاملات المختلفة: الجانب الدائن والجانب المدين.

أ - الجانب الدائن

يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها، وهذه العمليات تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يقوم منتج سعودي بتصدير أثاث خشبي بقيمة 100,000 يورو إلى فرنسا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

ب- الجانب المدين

يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى، أي أنها تنطوي على مدفوعات للآخرين أو التزامات بالسداد مستقبلاً، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي .

مثال: عندما يستورد فرد سعودي سيارة من بريطانيا ثمنها 10,000 جنيه إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة .

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطيات الدولية .

القسم الأول: الحساب الجاري

يسجل في هذا القسم جميع العمليات ذات الصبغة التجارية، أي التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات . يتكون الحساب الجاري من قسمين فرعيين، هما: الميزان التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة .

1- الميزان التجاري

يتناول هذا القسم التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية، تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين . والفرق بينهما يُسمى رصيد الميزان التجاري . ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات على الصادرات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب) .



2- ميزان المعاملات غير المنظورة

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات، يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج. أما الجانب المدين فيُسجَل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تُحوَّل إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم.

القسم الثاني: حساب رأس المال

يُسجَل في هذا الحساب تدفقات الأموال إلى داخل الدولة أو إلى خارجها ليس بغرض شراء سلع أو خدمات، وإنما بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل. وبحسب الفترة الزمنية لدينا في هذا الحساب، قسمان فرعيان: أحدهما طويل الأجل، والآخر قصير الأجل.

موقع بداية التعليمي | beadaya.com

1- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.

يُسجَل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قيام شركة أجنبية ببناء مصنع على أرض الوطن)، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل (أي تلك التي حصل عليها المواطنون أو القطاع الخاص أو الحكومة من جهات أجنبية).

أما الجانب المدين فيُسجَل فيه استثمارات المواطنين في الخارج (مثل قيام مواطن بإنشاء شركة تجارية في دولة أخرى) وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى أطراف خارجية (مثل القروض المقدمة من الحكومة إلى دولة أخرى).

2- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر. يُسجّل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين. أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

قاعدة:

أي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة تُسجّل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وأي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تُسجّل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. | beidaya.com



العجز والفائض في ميزان المدفوعات

يمثل الجدول التالي بياناً مبسطاً لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال)، حيث يلاحظ من الجدول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، أي يتساوى في نهاية العام الجانب الدائن (280,000 مليون ريال) مع الجانب المدين (280,000 مليون ريال) وهذا مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

أما من الوجهة الاقتصادية فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال، ففي الجدول التالي تظهر مراجعة أرصدة مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال أن المملكة لديها فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 280,000 مليون ريال، ووجود الفائض لدى الدولة يعني أن الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى ويمكنها بسهولة أن تستورد احتياجاتها من السلع والخدمات، أو تقوم بالدخول في استثمارات في الخارج للحصول على عوائد إضافية.

أما إذا كان صافي مجموع مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال مقداراً سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، ودلالة ذلك أن الدولة تعاني من زيادة مديونيتها إلى العالم الخارجي وهي مُطالبَةٌ دائماً بسداد هذا العجز.

إذا استمرت حالة العجز في ميزان المدفوعات لبضع سنين فهذا لا يمثل مشكلة طالما أن سبب هذا العجز هو استيراد معدات رأسمالية ومكونات لازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي عندما تنجح خطط التنمية ويبدأ التصدير للخارج يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان عجز ميزان المدفوعات مزمناً ولسنوات طويلة فيجب أن تتدخل الدولة لترشيد الاستيراد للقطاع الخاص والحكومة، بل وفي بعض الحالات يمكن ممارسة الرقابة على النقد الأجنبي للتأكد من تعظيم الاستفادة من العملات الأجنبية المتاحة، وعدم إهدارها في شراء سلع ترفيهية غير أساسية.

البيان	دائن	مدين
القسم الأول: الحساب الجاري		
(1) الميزان التجاري		
صادرات سلعية	700.000	
واردات سلعية		200.000
رصيد الميزان التجاري (فائض)		500.000
(2) ميزان المعاملات غير المنظورة		
عائدات استثمار وطني في الخارج	19.000	
عائدات خدمات لسفن أجنبية	2.000	
عوائد أخرى	25.000	
مدفوعات شحن وتأمين لدى شركات أجنبية		18.000
عوائد استثمار أجنبي في النفط		19.000
إنفاق القطاع الخاص على خدمات لشركات أجنبية		36.000
إنفاق القطاع الحكومي على خدمات لشركات أجنبية		54.000
تحويلات الأجانب إلى الخارج		52.000
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة (عجز)	133.000	
رصيد الحساب الجاري (فائض)		367.000
القسم الثاني: حساب رأس المال		
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	2.000	
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص		110.000
صافي مركز المصارف التجارية	21.000	
رصيد حساب رأس المال (عجز)	87.000	
رصيد ميزان المدفوعات (فائض)		280.000
رصيد ميزان المدفوعات (فائض)	87.000 - 367.000	
القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطات الرسمية		
	280.000	

(2-5) جدول بيان مبسط لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال)



خلاصة الفصل

- ميزان المدفوعات بيان حسابي تُسجّل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة).
- يُسجّل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها.
- يُسجّل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى.
- يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الرأسمالية.
- يُسجّل في قسم الحساب الجاري العمليات التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات.
- يُسجّل في حساب رأس المال تدفقات الأموال بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل.
- التوازن المحاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.
- التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال. إذا كان المجموع سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان المجموع موجباً فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات.
- إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لفترات طويلة يجب أن تغير الحكومة سياستها الاقتصادية للتقليل من هذا العجز.

(1) عرّف ميزان المدفوعات . الحل بالأسفل

(2) حدّد أي العمليات الآتية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا

يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق :

أ. تاجر سعودي استورد 10 سيارات من اليابان بما يعادل 500,000 ريال سعودي . مدين

ب. شركة سعودية صدرت تموراً إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته 3 ملايين يورو . دائن

ج. تاجر سيارات بالدمام اشترى من الوكيل المحلي بجدة 5 سيارات بقيمة 200,000 ريال . لا يسجل

د. طالب سعودي أنفق في كندا 650,000 دولار كندي خلال البعثة الدراسية . مدين

هـ. قرر مجموعة من الأصدقاء قضاء الإجازة الصيفية في مدينة الطائف وأنفقوا 10,000 ريال

مقابل الإقامة . دائن

(3) قارن بين كل اثنين مما يأتي : حل بالأسفل

موقع بداية التعليمي | beadaya.com

أ. الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة .

ب. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل .

ج. التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات .

جواب ١: ميزان المدفوعات بيان حسابي فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة)

ميزان المعاملات غير المنظورة	الميزان التجاري
يتعلق هذا القيم بالتجارة في الخدمات . يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الاجانب في الداخل وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية للأجانب وخدمات المصارف الوطنية . جانب وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج أما الجانب المدين فيسجل فيه أنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية ، وخدمات المصارف الاجنبية المقدمة للمواطنين وعوائد الاستثمار الاجنبي التي تحول إلى الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم .	يتناول هذا القسم التجارة في السلع أي الصادرات والواردات من السلع المادية تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب)

جواب ٣: أ-

جواب: ب- ١- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة
٢- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر

جواب: ج- التوازن المحاسبي يتحقق في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال. إذا كان المجموع سالبا فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات وإذا كان المجموع موجبا فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات



المقدمة

تفرض ممارسة التجارة الدولية التعامل بعملات مختلفة؛ لأن كل دولة لها عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها الوطنية، فقرار استيراد سلعة من دولة أخرى يستلزم ضمناً شراء عملة تلك الدولة مقابل العملة الوطنية حتى يمكن سداد ثمن السلعة بالعملة الأجنبية.

تعريف سعر الصرف

سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية. **مثال:** سعر صرف الدولار الأمريكي = 3,75 ريال سعودي. هذا معناه أن كل 100 دولار أمريكي يمكن استبدالها مقابل 375 ريالاً سعودياً.

تتمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة؛ لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائياً التعامل بالصرف الأجنبي. **مثال:** مستشفى سعودي يريد شراء جهاز طبي من اليابان ثمنه مليونين يابانيين. إذا كان سعر صرف الين الياباني = 0,032 ريال، يجهز المستشفى مبلغ 32,000 ريال (1,000,000 × 0,032) ليشتري من سوق الصرف الأجنبي مبلغ مليونين، ثم يحول المبلغ إلى الشركة اليابانية للحصول على الجهاز المطلوب.

مثال آخر: تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الاتحاد الأوروبي مقابل 50,000 يورو، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية؛ لكي يُسدد أجور العمال ويفي بالتزاماته الأخرى. إذا كان سعر صرف اليورو = 4,210 ريال، يبيع المبلغ باليورو في سوق الصرف الأجنبي مقابل 210,500 ريال تقريباً (50,000 × 4,210).

الجدول الآتي يُبيِّن أسعار صرف بعض العملات مقابل الريال السعودي .
سعر صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

العملة الأجنبية	سعر الصرف (بالريال السعودي)
دولار أمريكي	3,745
اليورو	4,210
الجنيه الأسترليني	4,850
الين الياباني	0,032
جنيه مصري	0,22
درهم إماراتي	1,020
ليرة لبنانية	0,0025

(جدول 3-5) أسعار صرف بعض العملات الأجنبية

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع سعر الصرف لبعض العملات وانخفاضه لبعض العملات الأخرى، فعلى أي أساس يتم تحديد سعر صرف العملة؟

للجواب عن هذا السؤال نقول: إنَّ هذا يعود إلى نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة .

أنواع أنظمة الصرف الأجنبي: حالياً توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم

العملة، ونظام التعويم المدار، ونظام سعر الصرف الثابت .

عملات الدول الكبرى مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني تتمتع بقبول عالمي في التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية؛ لذلك تتبع هذه الدول نظام تعويم العملة، حيث تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة، وهذا بدوره يعتمد على عوامل متعددة، على رأسها قوة واستقرار الاقتصاد الداخلي للدولة صاحبة العملة، وحجم المعاملات الخارجية، وموقف ميزان المدفوعات، ومعدل العائد على رأس المال (سعر الفائدة في النظام الربوي العالمي).

أما اليابان وبريطانيا فهما يتبعان ما يسمى نظام التعويم المدار، حيث يسمح لسعر كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني بالتقلب في السوق في حدود معينة، مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها في السوق العالمي .

فضلاً عن النظامين السابقين تتجه عدة دول إلى **نظام سعر الصرف الثابت** وهو يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى، بمعنى أن قيمة العملة المحلية ترتفع تلقائياً عند ارتفاع قيمة العملة المتبوعة، وتنخفض تلقائياً مع انخفاض العملة المتبوعة.

إذا كانت العملة الأجنبية المتبوعة تتمتع باستقرار ولا يعاني اقتصادها من مشاكل تضخمية فإن سياسة سعر الصرف الثابت تكون ناجحة؛ لأنها تضمن استقرار الاقتصاد الوطني، وتوفر سهولة في المعاملات الدولية، إلا أن هذه السياسة على الجانب الآخر تجرد السلطة النقدية الوطنية من القدرة على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة تراعي الظروف المحلية، وتضمن استقرار الأسواق المحلية في حالة حدوث اضطرابات في اقتصاد الدولة الأخرى، إذ يلاحظ أن حدوث أزمات مالية للدولة المتبوعة يؤدي تلقائياً إلى تصدير نفس الأزمات إلى الدولة التابعة.

من العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت: الريال السعودي والريال العماني والدرهم الإماراتي، ومن العملات المرتبطة بالجنيه الإسترليني: جنيه سانت هيلينا وجنيه جزر الفوكلاند.

خلاصة الفصل

- سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف على أساس نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة.
- توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة ونظام التعويم المدار ونظام سعر الصرف الثابت.
- في نظام تعويم العملة تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة.
- في نظام التعويم المدار يُسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.
- نظام سعر الصرف الثابت يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.



أسئلة للمناقشة

الحل بالأعلى

- (1) عرّف سعر الصرف .
- (2) اضرب مثلا يوضح أهمية معرفة سعر الصرف قبل التعامل الدولي .
- (3) قارن بين أنظمة تعويم العملة والتعويم المدار وسعر الصرف الثابت .

جواب ١: سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية
جواب ٢: مستشفى سعودي يريد شراء جهاز طبي من اليابان ثمنه مليون ين ياباني إذا كان سعر الصرف الين =
٠,٠٣٦ ريال ، يجهز المستشفى مبلغ ٣٦.٠٠٠ ريال
(١.٠٠٠.٠٠٠ × ٠,٠٣٦)

ليشتري من سوق الصرف الأجنبي مبلغ مليون ين ، ثم يحول المبلغ إلى الشركة اليابانية للحصول على الجهاز
المطوب

جواب ٣: في نظام تعويم العملة تتحد أسعار العملات يوميا حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي
بدون تدخل الحكومة في نظام التعويم المدار يسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل
في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها
نظام سعر الصرف الثابت يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى



منظمة التجارة العالمية

المقدمة

منذ أكثر من ستين عاماً وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاول عدد من الدول اقتراح إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتنشيط وتنظيم التجارة بين الدول، إلا أن المشروع لم يُكتب له النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له في ذلك الوقت، وبدلاً من ذلك تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) في العام 1947م لكي تكون إطاراً لتشجيع الدول على تخفيض الحواجز الجمركية، واستمر انضمام دول العالم تدريجياً إلى اتفاقية الجات مع التوسع في الاتفاقيات الموقعة، وفي الجولة الثامنة من المفاوضات، تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات.

تعريف منظمة
التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها، وقد تم إنشاؤها في يناير 1995م ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حتى عام 2017م 164 دولة.



أهداف منظمة التجارة العالمية

- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين رفاهية شعوب الدول الأعضاء من خلال الأهداف الآتية:
- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
 - عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
 - مساعدة الدول النامية تقنياً؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي.

وظائف منظمة التجارة العالمية

- لكن تحقق المنظمة الأهداف المشار إليها آنفاً تقوم من خلال جهازها الإداري والفني بعدد من الوظائف، أهمها:
- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي 60 اتفاقية).
 - إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
 - مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دورياً؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.

مبادئ منظمة

التجارة العالمية

أقرت منظمة التجارة العالمية عدداً من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها عند وضع سياساتها التجارية، وهذه المبادئ وهي:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد، فإنَّ هذه الميزة تُمنح تلقائياً لجميع الدول الأعضاء.

2- مبدأ المعاملة الوطنية

المقصود بهذا المبدأ ألا يكون هناك فرق بين سلعة منتجة محلياً وسلعة ماثلة مستوردة من دولة عضو في المنظمة، فتكون المعاملة الحكومية واحدة في المواصفات والتسعير وفرصة المنافسة في السوق. **على سبيل المثال:** لا يجوز فرض ضرائب مبيعات على السلعة المستوردة دون السلعة المحلية، أو المبالغة في مواصفات الجودة للسلعة المستوردة دون السلعة المحلية.

3- مبدأ المعاملة بالمثل

هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقاً للمبدأين المذكورين؛ فعليها في المقابل أن تُقدِّم نفس المزايا التجارية للآخرين؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحاً لسلع الدول الأخرى.

4- مبدأ الالتزام

تلتزم كل دولة بتفاصيل بنود الاتفاقيات وقوائم السلع والخدمات الملحقه بالاتفاقيات، ولكن يجوز للدولة تعديل بعض التزاماتها بعد التفاوض مع الدول الأعضاء.



5- مبدأ الشفافية

تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بنشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والقوانين والسياسات التجارية، وتسمح للجهات المختصة بالمنظمة بمراجعة القرارات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، كما تلتزم كل دولة عضو بتقديم أي معلومات تُطلب منها من أي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فضلاً عن إعلام المنظمة بأي تعديلات في سياستها التجارية.

6- مبدأ صمام الأمان

في حالات محددة تستطيع الحكومات أن تقيد التجارة الخارجية؛ وذلك لضمان المنافسة العادلة بين السلعة المستوردة والسلعة المحلية أو لأسباب اجتماعية، ولكن تطبيق هذا المبدأ يكون في أضيق الحدود وعند الضرورة ولفترة مؤقتة؛ وذلك للمحافظة على روح منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة.

مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

موقع بداية التعليم | beadaya.com
هناك العديد من المزايا التي يحصل عليها مواطنو الدول الأعضاء في المنظمة، من أبرز هذه المزايا ما يأتي:

1. يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.
2. تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة.
3. تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.
4. توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.

سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها

من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

1. ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة؛ لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب.

2. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تخفيض ثم إزالة الرسوم الجمركية؛ لذلك يتعين على الحكومات التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساس للإيرادات ميزانية الدولة أن تطور مصادر بديلة للإيرادات.

3. تتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي، خاصة مع رفع الحماية الحكومية عن تلك المنشآت الصغيرة وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية؛ لذلك يتعين على هذه المنشآت تطوير قدراتها ودراسة الاندماج أو الشراكة مع كيانات أخرى وطنية؛ لتكون أقوى مع مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

خلاصة الفصل

- منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها .
- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، وعدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية، ومساعدة الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي .
- وظائف منظمة التجارة العالمية هي : الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات، وإتاحة إطار للتفاوض، وفض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دورياً .
- تقوم منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ هي : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الالتزام، ومبدأ الشفافية، ومبدأ صمام الأمان .
- من أهم مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : تمتع المستهلكين باختيارات أوسع من السلع والخدمات بجودة أعلى وبأسعار منخفضة، كما تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى أسواق الدول الأعضاء برسوم جمركية مخفضة .
- من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية والأدوية، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي .

الحل بالأسفل

- (1) عرّف منظمة التجارة العالمية .
- (2) اذكر أهم أهداف منظمة التجارة العالمية .
- (3) عدّد وظائف منظمة التجارة العالمية .
- (4) قارن بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل .
- (5) اكتب ثلاثة من مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
- (6) اختر أحد سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقترح السياسة المناسبة للتعامل مع ذلك .

نشاط إثرائي



- (1) فشل مشروع منظمة التجارة العالمية عندما طرح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح بعد ذلك بخمسين عاماً. ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لتفسير ذلك .
- (2) أيهما أكثر تهديداً للمنشأة الوطنية الصغيرة: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أم مبدأ المعاملة الوطنية، ولماذا؟
- (3) هل ترى تطبيق مبدأ الشفافية على أنشطة غير التجارة الدولية؟ ولماذا؟

جواب ١: منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف ، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها

جواب ٢: التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات ، ومكافحة كافة أشكال الحماية ؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية مساعدة الدول النامية تقنيا ؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي

جواب ٣: * الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي ٦٠ اتفاقية)
* إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء
* مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دوريا ؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة

جواب ٤: ١ - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات - في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد ، فإن هذه الميزة تمنح تلقائيا لجميع الدول الأعضاء

٢- مبدأ المعاملة بالمثل

هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقا للمبدأين المذكورين ؛ فعليها في المقابل أن تقدم نفس المزايا التجارية للآخرين ؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحا لسلع الدول الأخرى

جواب ٥: ١- يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة

٢- تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة

٣- تزداد فرص المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية: حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء

جواب ٦: أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان ؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة ، لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب